المواجهة الجنائية لترويج الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي

إعداد الدكتور

أشرف إبراهيم عبد الهادي زين الدين

مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية

المجلد (١٢) العدد (١٢)

الجزء الأول – يوليو ٢٠٢٥

مقدمة .

قدمت تقنيات الذكاء الاصطناعي، ومواقع التواصل الاجتماعي فرصًا كثيرةً ومتعددة للعناصر الإجرامية المتمرسة في النشاط الإجرامي وسهلت لها ارتكاب جرائم لم تكن معروفة من قبل وهذا ما يُعرف بإساءة استخدام شبكات الإنترنت الذي له صور مُتعددة منها سرقةُ المعلومات الشخصية، واختراق المواقع، وارتكاب جرائم الاحتيال الإلكتروني، والسب والقذف، وسرقة بيانات بطاقات الدفع الإلكتروني، والابتزاز الإلكتروني، وصورًا كثيرة من هذه الأنشطة السلبية، ومنها أيضًا ترويج الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وجدير بالذكر أن ذلك من أكثر الاستخدامات السلبية لهذه الشبكات لما تحققه من تأثيرات سلبية على الأمن القومي للدولة، وتُسهم في تشكيل الرأي العام ضدها ومؤسساتها.

وتتصف الشائعات بأنها ظاهرة اجتماعية تتحقق تأثيراتها المختلفة بشكل يتسم بالخطورة، ولها انعكاسات سلبية على الأشخاص وعلى المُجتمع في الوقت نفسه، ولم يسلم منها أحد .

وتجدر الإشارة إلى أنها امتدت لرموز منذ قديم الزمان، ولم يسلم منها أحد حتى الرموز الدينية و الأنبياءُ ومنهم نبي الله موسى عليه السلام، حيث جاء في قوله تعالى " **يأيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين آذوا موسى فبرأه الله مما قالوا وكان عند الله وجيها**"[١].

وتنتشر الشائعات في المُجتمع لدواع مختلفة، وتجد صداها في أوساط الجماهير الذين تسود بينهم روح الغيرة، والتنافس، وأصحاب الإنجازات، والنجاحات، مما يدعو البعض للنيل منهم بالافتراء عليهم ، وحشد الأخبار المغلوطة، والأكاذيب للإساءة إليهم، والتقليل من شأنهم وتشويه إنجازاتهم، ومن زاوية أخرى استغلال الأحداث، والأزمات التي تحدث لدواعي مُختلفة، وتصبح مناخًا خصبًا لترويج الشائعات، وانتشارها، وأيضًا هناك داع آخر وهو رغبة بعض الأشخاص ممن لديهم فراغًا في الفكر، والثقافة الرغبة في أن يُصبحوا قنواتٍ، ومصادر للمعلومات حتى يصبحوا من أصحاب الحظوة لدى الرأي العام مما يدفعهم ذلك لاختلاق بعض الأخبار، والموضوعات، ويروجون لها حتى ينالوا أهدافهم من جانب البعض وهذه الصورة من أكثر الصور انتشارًا في المُجتمع لترويج الشائعات.

وترتب الشائعات حالة من القلق، والتوتر ابتغاء الفتنة داخل المُجتمع، وخلق حالة من الاضطراب بين الجماهير، وجميع هذه الآثار السلبية التي تنتجها الشائعات تتعارض مع الوظيفة الشرطية التي تسعى لتحقيق الشعور بالأمن، والاستقرار، والطمأنينة في المُجتمع.

أهمية الدراسة.

تتمثل أهمية الدراسة في تحديد الآثار السلبية التي تترتب على ترويج الشائعات وتأثيراتها على النشاط المجتمعي، بالإضافة إلى الإشارة لُلأطر التشريعية والقانونية السارية لمواجهتها والتصدي لها ومدى ملائمتها للمرحلة الحالية من عدمه لاسيما في ظل النتائج السلبية التي تُرتبها الشائعات.

أهداف البحث .

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على الأضرار الناتجة عن تداول الشائعات في المجتمع ودورها السلبى في هدم الإيجابيات والنيل من الأشخاص والمؤسسات ودور الأجهزة الشرطية في التصدي لها ومواجهتها ودور الإعلام في هذا الشأن لاسيما وان مصدر الشائعة ليس هو المشكلة الحقيقية فهو يفسر آلية انطلاق الشائعة ولكنه لا يوضح مسار تطورها السريع في المجتمع .

---

١ – القرآن الكريم:، سورة الأحزاب، الآية رقم ٦٩.

إشكالية الدراسة .

تجدر الإشارة إلى أن الشائعات وسائل هدم للنجاحات والسعي نحو التقدم وتُسهم وسائل الإعلام الاجتماعي ومواقع التواصل في الترويج لها حبذا في ظل الانتشار السريع لهذه المواقع وأن الحاجة تتطلب إصدار تشريعات وتقنين نظام قانونى خاص بالشائعات في المرحلة الحالية يتناول جميع الإشكاليات المتعلقة بها حفاظًا على التماسك المجتمعي.

منهجية البحث .

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم استخدام المنهج الاستقرائي من خلال استعراض بعض الصور والنماذج والأثار التي ترتبت على الشائعات سواء على المستوى المحلى والإقليمي والدولي.

صعوبة الدراسة .

تتمثل صعوبة الدراسة في سرعة انتشار الشائعات في المجتمع وعدم الوقوف احيانًا على تفصيلاتها و مروجها وأنه من السهل إجراء أبحاث عن الصحف والمحطات التلفزيونية والإذاعية باعتبار أن جميع ما تبثه يكون موثقًا لكن الوضع بالنسبة للشائعة مختلفًا، حيث أنه وعند البحث فيها تكون قد خمدت أو بلغت مرحلتها الأخيرة وهذا ما يصعب من البحث فيها ولا يستطيع الباحث دراستها من بدايتها وإنما دراسة ما رتبته من أثر في النفوس وفى هذه الحالة لا يكون الامر صالحً للاستيعاب.

وسوف يتم دراسة ذلك من خلال المطلبين التاليين :-

المطلب الأول : الأثار السلبية للشائعات على المُجتمع.

المطلب الثاني : مواجهة الشائعات، ووسائل الحد منها.

المطلب الأول
الأثار السلبية للشائعات على المُجتمع

تمهيد وتقسيم :-

تتأثر الشائعات بالثقافة السائدة في المُجتمع في نواح شتى، وتحقق التفاعل المُباشر مع الجماهير عند تناول أمر ما يتعلق بالمصالح الفردية، أو الجماعية، أو يُشكل أزمة، أو إشكالية داخل المُجتمع، حبذا وحين تؤدى الأجهزة، والمؤسسات دورها في مُعالجة الأزمات حرصًا على إيجاد الحلول لمُعالجتها، وفى هذا الإطار قد تختلف الحلول في تقويم هذه الأزمة، وتنشأ خلال هذه المرحلة الشائعات المُختلفة في هذا الشأن.

وتجدر الإشارة إلى أن الشائعة تولد وتتحقق كلما أرادت العامة أن تقف على حقيقة أمر ما ولم تلق إجابات رسمية عن الإشكالات ترضى فضولها وهذا ما يجعل من الشائعات السوق السوداء للمعلومات المتداولة وغير المعروف مصدرها.

يُعد الإعلام مرآة المُجتمع الذي تنوعت وسائلة وقنواته وأدوات النهوض به، ومن هذه القنوات بالطبع شبكات الإنترنت، ومواقع التواصل الاجتماعي المُتعددة، والمتنوعة التي وبلا شك هي مجال خصب لبث الشائعات، وترويجها لدى مُتابعي هذه المواقع، وتصديرها للرأي العام في المُجتمعات جميعها على اختلاف ثقافتها كمُجتمعات مُتقدمة، أو نامية، لاسيما وأن هذه المواقع تفرض نفسها على الجميع، وفي كُل أنحاء دول العالم بضغطة زر واحدة.

تظل الشائعات سلاحًا فتاكًا من أسلحة الحروب النفسية، والمعنوية التي تسهم في هلاك المُجتمعات بصورة فاعلة عند ترويجها، وانتشارها في المُجتمع، وفي جميع الأوساط الاجتماعية، والثقافية حبذا وأنها قنابل معنوية هالكة تحقق أثرها بسرعة انتشار غير مسبوقة، واستنادًا لما سبق تفعل، وترتب مالا تقدر عليه الحروب بأسلحتها الفتاكة.

وتُعد الفترة الزمنية التي عاشتها الدولة المصرية في أعقاب ثورة ٢٥ يناير من عام ٢٠١١م من أكثر الفترات التي انتشرت فيها الشائعات تدوي هنا وهناك خاصةً عقب تنحي رئيس الجمهورية عن الحُكم، وإدارة شؤن البلاد، وأصبحت الفترة الحالية التي يعيشها المُجتمع المصري، وتعاني منها البلاد من ويلات الغلاء الفاحش، وتزايد الأسعار للسلع، والخدمات على أثر الحرب الروسية الأوكرانية، وتضارب أسعار العُملات كل يوم بشكلٍ جديد، وما يترتب على ذلك من شائعات.

وقد تنتشر الشائعات نتيجة الإخفاق في تفسير حدث ما عارض ظهر في المجتمع فيأتي التشويش وتضارب الروايات إلى ظهور شخص ما ينقل الحدث عن شخص آخر وعلى أثر الاختلاف بين رواية كلًا منهم عن ذات الحدث تروج الشائعات والأقاويل.

وتُعد الشائعة حدثًا غامضًا وشبة سحريًا يعكسها تحليل المفردات المتداولة وهى تطير وتزحف وتتعرج وتعدو وهى بهذا التوصيف أشبه بالطائر المباغت سريع الحركة الذى يصعب اصطياده ولا ينتمى إلى أية فصيلة معروفة، وهى منظومة لها القدرة على الإبهار والإغواء.

أصبحت جميع هذه التداعيات أدوات لترويج الشائعات التي أصبحت تُشكل عبئًا جسيمًا على مؤسسات وأجهزة الدولة للقيام بدورها من زاوية، وأيضًا على الأجهزة الشرطية، ومؤسساتها والتي تسهم في التصدي لها ومواجهتها من زاوية أخرى بإيجابيات الأداء القادر على الإقناع، وتغيير الفكر.

أولًا : ماهية الشائعات وأسباب انتشارها وخصائصها.

تنتشر الشائعات في كل وقت وكل مكان دون النظر لطبيعة البيئة التي تحكم حياتنا الاجتماعية وتتصف بأنها أقدم الوسائل الإعلامية في التاريخ لاسيما أنه وقبل ظهور عصر التدوين والكتابة

واعتمادها كانت عملية التناقل الشفهي للأخبار والموضوعات هي وسيلة التواصل الوحيدة في المجتمعات ثم ظهرت الصحافة والبث الإذاعي، وتزايدت وسائل التواصل بين الناس إلا أن جميعها لم تستطع إخماد الشائعات والحد منها.

وقد تباينت وتنوعت المفاهيم المُختلفة للشائعات من وجهة نظر الفقهاء، والمتخصصين في دراسة الظواهر الاجتماعية المختلفة لكن جميعها انتهت إلى أنها خبر، أو مقولة يتم تداولها بين مجموعة من الأشخاص، وتتعلق بأمرٍ ما في المُجتمع الذي يعيشون فيه.

أولًا : ماهية الشائعات.

تعرف الشائعات لغويًا :-

حيث ورد في لسان العرب لابن منظور شاع الخبر في الناس يشيع شيعًا وشيعانًا ومشاعًا وشيوعة، بمعنى انتشر وافترق وذاع وظهر، وهناك مفهوم آخر بأن معنى أشاع ذكر الشيء أطاره وأظهره وقولهم هذا خبر شائع وقد شاع في الناس، ومعناه قد اتصل بكل أحد، فاستوى علم الناس به، ولم يكن علمه عند بعضهم دون بعض[١].

اتصفت الشائعة بأنها كل خبر يحتمل المصداقية، غير مُحدد مصدره، يتم تناوله بين الجماهير بالكلمة المنطوقة بينهم، ولا يحمل معه دليلاً على صحته، ولا يرتب أية مسؤولية، وتتغير بعض تفاصيله من شخصٍ إلى آخر[٢].

ويمكن الإشارة إليها في أنها :-

عملية معنوية تسعى لإدخال فكرة مُعينة في وجدان شخص، أو عدة أشخاص لإثارة النفس وإدخال الشكوك في نفوسهم، وقد تكون فكرة شفهية، أو أية أسلوب من أساليب التواصل، وقد تنطوي على شيءٍ من الحقيقة[٣].

يحدد الطرح السابق الشائعة بأنها خبرٌ مُختلق يُمكن أن يحمل بين طياته شيئًا من المصداقية يهدف للخوض في أمرٍ مُتداول بين الجماهير داخل المُجتمع، وتتعدد الأقاويل بشأنه، وغالبًا ما يكون هذا الخبر غير مُحدد مصدره، ويهدف إلى توجيه الرأي العام لفكرة مُحددة بغرض إثارته معنويًا، ويتم ترويجها لزعزعة أمن، واستقرار المُجتمعات، والتحكم فيها ولا يمكن لأي مُجتمع أيًا كان مستواه الثقافي والعلمي أن ينجو من أثارها، أو لا يتأثر بها لاسيما وأنها ماده خصبة للثرثرة بين المواطنين، والتي يرى فيها مروجها ما ليس موجودًا بالفعل فيضيف إليها ما يجعلها سريعة السريان، والانتشار[٤].

تجدر الإشارة إلى أن الشائعة قصة تدور في مُجتمع مُعين مُعلنه عن ظهور حدث مُعين، وفي السياق نفسه معلومة لا تعبر عن الحقيقة الفعلية، ولكنها أكذوبة تم ترويجها بغرض الإثارة، وبطبيعة الحال هي صورة سلبية لأن الحقائق الفعلية دائمًا تنبع من مصادر حقيقية مُحددة لها ثوابت، وضوابط عكس

---

١ – جمال الدين محمد ابن منظور :لسان العرب ، الجزء الأول ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، بدون سنة نشر ، ص ٥٦.

٢ – د. جمال السيد : أضواء على الحرب النفسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣ م، ص ٣٠ .

٣ – د . أحمد نوفل : الإشاعة، كلية الشريعة، الجامعة الاردنية، عمان، ١٩٨٨ م، ص ١١٣.

٤ – د . محمد طلعت عيسي : الشائعات وكيف نواجهها، مكتبة القاهرة الحديثة للنشر، القاهرة، ١٩٦٤ م، صـ ٦٠ .

الشائعة التي هي خبر مجهول المصدر يتحرك بالكلمة المنطوقة بين الأفراد، ولا يحمل معه دليلاً على صحته، ويفتقد إلى المسئولية، وتتغير بعض تفاصيله من شخصٍ إلى آخر[١].
وتنتشر الشائعة بوجود آليتين أساسيتين، أولهما وجود خبرٍ يجذب انتباه الناس، وغالبًا ما يكون هذا الخبر ينطوي على موضوع يخص شخص مُعين، أو جهة من الجهات محل اهتمامهم.
وتتحقق الآلية الأخرى في الشائعة بتداولها وتناقلها بين الجماهير عن طريق وسائل مُتعددة بين الجماعة بعضها لبعض، وتتناولها وسائل الإعلام المرئية، أو المكتوبة، أو من خلال مواقع التواصل الاجتماعي وشبكات الإنترنت، ويُمكن ترويجها بصورة أخرى من خلال الرسوم الكاريكاتيرية الساخرة، أو أية وسيلة للتعبير ويكون المُجتمع على وتيرتها العادية ولكنها لا تسير فيه بنفسها، وفي الغالب يقوم الشخص الذي ينقلها بالإضافة إلى مُحتواها مما يُعظم منها بغرض لفت الانتباه للأمر الذي تتولاه الشائعة .
تطورت أساليب صياغة الشائعات ولم تعد عملاً ارتجاليًا عشوائيًا، ولكنها تخضع ممن يتلقاها للتدبر في كيفية تأثيرها على الجميع، ويظل من يتلقاها يفاضل بين أكثر الوسائل فاعلية حتى تحقق الشائعة غرضها، لذا فهي ظاهرة اجتماعية تُشكل خطرًا على المُجتمعات ذات الثقافات المُختلفة، ولها تأثيراتها السلبية المُتعددة .
ويتصف الإنسان بأنه مُتقلب المشاعر سواء الايجابية، أو السلبية وعلى إثر هذا التناقض فإنه يرحب دائمًا بالشائعات التي تجعله يتعايش مع مشاعره التي تسيطر على حواسه في أثناء فترة إطلاق الشائعة، وانتشارها في المُجتمع[٢].
وتجدر الإشارة إلى أن الشائعة غالبًا ما تكون مشحونة بشحنات انفعالية ومعنوية كبيرة وأغلب الشائعات انتشارا هي الشائعات المعنية بمشاعر الكراهية والعداءات للأخرين وتنتقل بسرعة غير عاديه عن غيرها من الشائعات
تتناول الشائعة غالبًا أمرًا يعني بالجوانب الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو الثقافية، أو أي منحى آخر يمس حياة الجماهير وغالبًا ما تحمل الشائعة رسالة لها علاقة مهمة بحياة الجماهير، وغالبًا ما تجد هدفها في أوساط المُتقدمين لشغل الوظائف، أو تحديد قيمة الخدمات التي تقدمها مرافق الدولة، والمُنتجات المعروضة للبيع والشراء، أو في الأمور الأكثر احتكاكًا بحياة الجماهير، ومُمارستهم اليومية لاسيما وأن هذه الأشياء يتناولها الكثير من الأفراد بعضهم لبعض بالبحث، والنقاش كونها تشغل فكرهم، واتجاهاتهم لارتباطها بثوابت الحياه، وما يدور في وجدانهم[٣].
أتاحت الاستخدامات المُتلاحقة لمواقع التواصل الاجتماعي وسائل أكثر فاعلية ساعدت كثيرًا على انتشار الشائعات لاسيما وأن هذا العالم افتراضي يستطيع أي شخص الدخول عليه، ونشر خبر مُحدد يتعلق بأمر معين يشغل فكر الجماهير، ويتداوله العامة بينهم، ومن زاوية أُخرى يتمكن مروج هذا

١ – د . طه أحمد طه متولي : تجريم الشائعات، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٧ م، صـ ٣١ .

٢ – عبد المنعم إسماعيل : تأثير الشائعات في الرأي العام وانعكاساته على الامن، بحث مقدم لمعهد القادة لضباط الشرطة، اكاديمية الشرطة، القاهرة، ١٩٨٠م، ص ١٧.

٣ – مقال منشور تحت عنوان " آليات تطوير الخطاب الإعلامي وطرق مواجهة الشائعات، مجلة الميثاق، العدد ٦١، دولة اليمن، ٢٠٠٩ م، ص ٩.

الخبر من الإفلات من العقاب، حيث أن هذا عالم افتراضي غير مُحدد الثوابت، لاسيما إذا تم نشر هذه الأخبار بأسماء غير حقيقية، ولم تنجح الجهود في تحديد مروجها .
تجد كل شائعة جمهورها الذي تخاطبه، ومن هذا المُنطلق هناك شائعات تعني بالدخول المالية، والأجور، وأخرى تهتم بالتعيين في الوظائف المُختلفة، والمهنية، وشائعات أخرى تجد صداها مع تضارب الأسعار في الأسواق، وهناك العديد من الصور المُختلفة للشائعات.
وكانت الفترة الزمنية التي تعاصرت مع انتشار فيرس كورونا المُستجد "كوفيد – ١٩" وما يتعلق بجهود مؤسسات الدولة الطبية في توافر الأمصال، واللقاحات، وتأثيراتها المُختلفة على المواطنين، والشركات المُنتجة للقاحات من أهم الفترات التي لاقت رواجًا للشائعات.

ثانياً: خصائص الشائعات.
تُعد الشائعات فكرة مدروسة وتنتشر بسهولة في المُجتمع، وباستخدام وسائل مُتعددة بغرض التأثير في وجدان الجماهير، لاسيما وأنها ترتبط من ناحية بحالة الشائعة وطبيعتها ومن ناحية أخرى بواقع المجتمع وحالته النفسية والاجتماعية وعلى ضوء ذلك تعكس الشائعة هذا الأمر وتعبر عنه، وبطبيعة الحال وحتى تحقق اهدافها لابد وأن تحظى ببعض الصفات ذات التأثير التفاعلي.
وتتمثل هذه الصفات في :-
١- سرعة الانطلاق وعمومية الانتشار.
يهتم مروجو الشائعات بسرعة انطلاقها حتى ينتشر صداها في أكبر عدد من الأفراد، ولابد من الإشارة إلى أنها تجد مناخها العام بفاعلية حينما تتناول أمرًا يكتنفه الغموض، وعدم وضوح الرؤى، وتوافر حالة من تشتت الفكر في تناول هذا الأمر، ولعله من المُفيد الإشارة إلى أن الشائعات تتسم بالدهاء، والمكر لإثارة البغض، والكراهية بين الجماهير، وبين مؤسسات الدولة المُختلفة التي تقدم خدمات مُباشرة، أو بين المواطنين وبعضهم لبعضٍ، وتعتمد على التأثير المعنوي، والنفسي لتحقيق أهداف مُختلفة[١].
٢- انتشارها من حيث الكم.
تحقق الشائعات أهدافها عند انتشارها في مساحات مكانية كبيرة، وفي أوساط الكثيرين مهما تنوعت ثقافتهم، ويتيح ذلك تداولها بصورة كبيرة، ويستطيع مروجها تحقيق أهدافه من وراء إطلاقها، وهذا ما يجعل البعض يصفها بأنها أحد أبرز أدوات حروب الجيل الرابع كونها نداء لدوافع معنوية، واجتماعية سريعة الانتشار مهلكة تخلق حالة من عدم الاستقرار، والاضطراب، وتشكل ردود أفعال عدائية بين الفرد، والمُجتمع[٢].

١ – د . عبد العزيز الخياط : الشائعة –مفهومها –أهدافها –أنواعها –مصادرها، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي للإعلام والشائعة، جامعة الملك خالد، السعودية، في الفترة من ٢٥ –٢٧، ٢٠١٤ م.
٢ – خالد بن عبدالله الحلوة : استراتيجية التوظيف السياسي لمواقع التواصل الاجتماعي ومخاطرة على الامن الوطني، الدورة التدريبية بعنوان " توظيف شبكات التواصل الاجتماعي في مكافحة الارهاب، كلية التدريب، اكاديمية نايف للعلوم الامنية، السعودية، ٢٠١٣ م.

٣- الشائعة إحدى مكونات الرأي العام.

يُعد انتشار الشائعة في محيط مجموعة من الأفراد بصورة بسيطة، أو بصورة أكثر اتساعًا تعبيرًا عن حالةٍ من الرأي العام كونها تتحقق بصورة غير مُتوقعة، ومفاجئة، وتنال استحسان الغالبية في توقيت بسيط، ولا تحتاج إلى عمليات مُعقدة لترويجها، لذا يُمكن أن نُطلق عليها رأيُ عامٍ مُفاجئ خاصةً أن بعض صور الشائعات تحدث من قبل بعض الأفراد بدافع التفرد، وحُب الظهور، وادعاء العلم بأدق الأسرار، وبواطن الأمور، مع الإحاطة أنه يُمكن لمروجها أن يطلقها، ولا يعلم حقيقتها مما يجعلها تتداول بصورةٍ سريعة، وتشكل رأي عام يُحقق لها سرعة الانتشار، والفاعلية [١].

٤- سهولة التعبير والتداول.

توصف الشائعات بأنها أقوال تتخذ صورًا مُبسطةً يسهل تداولها ونقلها بين الجماهير، وتكون موجزة، حيث تبدأ بخبر غير حقيقي، وأحيانًا يحمل الدمج بين ما هو حقيقي، وما هو مستوحى من الخيال، والتهويل في طرح خبر يحمل بين أطوائه شيئًا من المصداقية.

ثالثًا : أنواع الشائعات .

توجد العديد من الشائعات التي تخاطب مُختلف الثقافات، والشخصيات، وتتخذ صورًا مُختلفة حتى تحقق تأثيراتها فيمن يتلقاها، ويروج لها هو الآخر بدوره، وتتحقق الشائعات في المُجتمع من خلال صورًا مُتعددة لتحقيق أهداف، وغايات مُعينة ترتبط بالسبب الذي روّجت لتحقيقه [٢].

ويمكن القول بأن للشائعات صورًا عديدة تتمثل في :-

١- الشائعات الشخصية .

تهتم هذه الشائعات بالنيل من شخصٍ مُحدد بدوافع تنطوي على الغيرة، والحقد، والتقليل من الشأن والقيمة كونه يعمل في مجال معين، وهي صورة مُنتشرة بين أوساط النابغين، والمُتميزين.

٢- الشائعات المحلية.

يتعلق هذا النوع من الشائعات بالظواهر، والأنشطة الحياتية المُجتمعية اليومية وعند سعي الأجهزة المُكلفة بالبحث في هذه الإشكالية لإيجاد حلولاً لها، وخلال تلك الفترة تنطلق الشائعات بروايات مُختلفة للحلول التي سوف تنال من هذه الاشكالية، وتظهر دائمًا مع بدايات العام الدراسي من كل عام فيما يتعلق بالمرحلة الثانوية عند تحديد الضوابط التي ستكون عليها نُظم الدراسة، وامتحانات نهاية العام الدراسي، وهل ستكون إلكترونية أم تقليدية وغيرها من الظواهر الأُخرى .

٣- الشائعات القومية .

ينتشر هذا النوع من الشائعات في ظل طرح قضايا ذات بعد قومي سواء في الداخل، أو الخارج مثل أزمة اسعار العملات الأجنبية وتعرضها للارتفاع، والهبوط، وتقلبات أسعار الخامات البترولية.

٤- شائعات الكراهية والعدوان .

يُعد هذا النوع من الشائعات هو أحد صور الشائعات الشخصية، وينطوي على شعور بالكراهية، والحقد للآخرين، ويتصف مروّج هذا النوع بأنه غالبًا ما يلجأ إلى السب، والقذف للشخص محل الشائعة.

---

١ – د . طه احمد متولى : المرجع السابق، ص ٦٧ .

٢ –د . عبد العزيز الخياط : المرجع السابق، ص ٨٤ .

٥- الشائعات العاطفية .

يروج هذا النوع من الشائعات شخص لديه عقدة في النواحي العاطفية، ويرغب في إقامة علاقات مع بعض الفتيات مما يدفعه ذلك إلى التقول عن بعضهن في هذه الناحية، ويقترن بذلك سبٌ، وقذف، وتشوية للسمعة.

٦ - شائعات الأمل .

ينطلق هذا النوع من الشائعات للتعبير عن أمنيات وأحلام ترغبها الجماهير والتي يتمنى أصحابها أن تكون حقيقة مؤكدة في مجالات عدة، ويظهر أهمها عند تمنى الحصول على حوافز مادية من جهات العمل في مناسبات تكريم جهات العمل لحسن الأداء، أو عند زيادة الأجور والمرتبات الشهرية على أثر التميز في العمل والإنتاج .

٧- شائعات الاستقصاء .

يُعد هذا النوع من الشائعات إحدى الصور التي تتناول الشائعات بشكل شخصي حيث يُعاني مُروجها من نقص في النواحي الثقافية، والتعليمية مما يدفعه ذلك لنسج شائعات عن أشياء ليست على أرض الواقع، والترويج لها، بمعنى أنها تعبير عن فراغ يعاني منه مروجها[١].

٨- الشائعات التي تُروج في صورة رسوم كاريكاتورية ساخرة.

يلجأ بعض من أصحاب الرؤى المُعارضة أحيانًا لنُظم الدولة خاصةً السياسة منها إلى ترويج صيغ للشائعات في شكل نكات فكاهية بغرض السخرية من المسؤولين في المؤسسات الرسمية، واستهجان قرارتهم بالافتراء عليها بالبهتان، والتدليس بصورة من وجهة نظرهم تتسم بالكوميديا التي تُصدر للرأي العام، ولابُد من الإشارة إلى أن هذه الصورة من أخطر وسائل الترويج للشائعات.

وتُعد مواقع التواصل الاجتماعي من أهم وسائل الإعلام استخدامًا للترويج للشائعات، ولكن يُمكن في الوقت ذاته تطويعها في أن تكون أداة لمواجهة الشائعات، وهذا أهم ما يميزها عن غيرها من وسائل الإعلام الأخرى وفقًا للثقافات المُتفاوتة للأفراد.

رابعًا : وسائل نقل الشائعات، وترويجها.

تتخذ الشائعات سُبلاً مُتعددة عند تناقلها سواء فيما بين الأفراد، وبعضهم بعضًا بصورة فردية، أو في صورة جماعية.

وتتمثل هذه السُبل في :-

١- الشائعة المبنية على الخداع، ومُحاولة الفهم.

يستطيع مروج الشائعة استخدام أسلوب الخداع، والتخفي بقناع الفاحص للشائعة درأ للمسؤولية عنه حتى لا يثبت مشاركته في الترويج لها، ومساهمته في انتشارها على الرغم من أنه هو المروج لها في البداية حيث يُبدي دهشته لسماعها ويردد ما سمعه من أجل الترويج لها بطريقةٍ واسعة الانتشار[٢].

---

١ – صلاح نصر : الحرب النفسية، الجزء الأول، دار القاهرة للطباعة والنشر، ١٩٦٦ م، ص ٣٦.

٢ – د .محمد طلعت عيسى : المرجع السابق، ص ٧٩.

٢- الشائعة القائمة على الأسلوب الاستنكاري في نقلها.
تعتمد هذه الصورة على تنصل مروج الشائعة منها، والظهور أمام الجميع باستنكاره لها، ولا يعلن عن دوافعه في الترويج لها، ويُبدى تعاطفًا مع الحدث الذي خرجت الشائعة بسببه، ويلجأ لهذه الصورة كقناع يتستر به وراء ترويجه لها من كثرة ترديد مضمونها [١].

٣- الصورة القائمة على تأكيد نقل الشائعة.
تعتمد هذه الصورة على معيارين في نقل الشائعة، الأول استنكار حدثٍ مُعين فإذا رأى مروجها قبولاً لمُوقفه يقوم بنقل الشائعة بالصيغة التي يرغب فيها، وإذا لم يجد هذا التأييد فيجد نفسه في مواجهة عناصر غير مُتعاطفة مع الشائعة، والحدث مما يدعوه في هذه الحالة إلى التوقف، وعلى ضوء استنكاره لها يتخلص من النظرة السلبية له باعتباره مروجًا للشائعة[٢].

خامسًا : أسباب انتشار الشائعات.
تعددت الأسباب التي تُساعد على الترويج للشائعات، ونقلها والتي تختلف من آن لآخر.
وينبغي الإشارة إلى أن أهم أسباب انتشار الشائعات حاليًا هو ما يلى :-
١- تطور الوسيلة الإعلامية.
كانت الوسائل الإعلامية سابقًا تديرها مؤسسات الدولة المُتخصصة، وتتحكم فيها، وتستخدمها في نشر ما ترغب في نقله من أخبار وأحداث، ومع الانتشار المُكثف لشبكات الإنترنت، ومواقع التواصل الاجتماعي لم تعد الدولة كما في السابق، حيث أتاحت الوسائل الحديثة للجميع أن يعبثوا بها في عالم افتراضي قائم على الخداع، مما يُسهل سرعة بث الشائعات، وترويجها بعد أن أصبح الإعلام الرقمي يجد صداه بصورة أكثر فاعلية من الإعلام التقليدي[٣].
٢- عدم نشر الحقائق .
تحتاج الجماهير دائمًا عند التعامل معها في إدارة الأزمات إلى المصداقية، والشفافية في عرض الموضوعات من دون إخفاء الحقائق، أو المعلومات لاسيما إنهم إن عجزوا عن الحصول عليها من مؤسسات الدولة، ولم تحقق لهم القناعات، والمصداقية يكن ذلك سببًا لانسياقهم وراء الشائعات.

٣- ارتفاع معدلات البطالة، وانتشار الفراغ الثقافي .
يُعد وجود مناخ عام تنتشر فيه البطالة، ولا تستطيع بعض الجماهير الحصول على فرص عمل حقيقية تمكنهم من استغلال طاقاتهم في الإنتاج مناخًا خصبًا لانتشار الشائعات، وترويجها ضد مؤسسات الدولة، وأنظمتها.

---

١ – محمد خيرى عبيد : بحث عن دور الشرطة في مواجهة الشائعات، مقدم إلى معهد القادة لضباط الشرطة، القاهرة، ١٩٧٥ م، ص ٢٣.

٢ – د .محمد طلعت عيسى : المرجع السابق، ص ٨٣.

٣ – هناء سرور : تقرير جامعة الدول العربية عن مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي، جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠٠٩ م، ص ٥.

٤- تباطؤ مؤسسات الدولة في علاج بعض الازمات:
يحدث أحيانًا أن تنشأ في المُجتمع أزمة بسبب تعطل أحد المرافق عن أداء دوره لعوارض طارئة، ولا تستطيع الدولة الوفاء بالتزامها بعلاج هذه العوارض بالسرعة المطلوبة، في هذه الحالة يُمكن لبعض المغرضين اختلاق الشائعات عن عجز أجهزة الدولة في مواجهة الأزمات مثل تعطل بعض مرافق الخدمات لفترت طويلة، أو اختفاء، وندرة بعض السلع الضرورية من الأسواق.
٥- التزام الصمت من قِبل مؤسسات الدولة في الرد على الشائعات .
يُعد من أهم أسباب الترويج الفعلي للشائعات عدم قيام أجهزة الدولة بنفي الشائعات، أو تفنيدها، والرد عليها بما ينفيها، والتزام الصمت مما يولد في نفوس الجماهير انطباعًا ذهنيًا عن صحة الشائعة، ومصداقيتها لتقاعس أجهزة الدولة في الرد عليها، ولابُد من التأكيد على أن مواجهة الشائعة بالرد عليها إذا كانت مُختلقة يسهل تكذيبها بإثبات عدم صحتها، ولكن إذا كانت تتضمن جزءًا من الحقيقة مُقترنا بافتراءات فعند نشر الحقائق لهذه الافتراءات يُعد ذلك تكذيبًا للشائعة .
سادسًا: التأثير السلبي للشائعات في المجتمع.
تهدف الشائعات دائمًا إلى التأثير المعنوي في الرأي العام بمستوياته المُختلفة ما بين المحلي، أو الإقليمي، أو الدولي بغرض توجيهه لناحية مُحددة، لتحقيق أهداف غير مشروعة سواء في المجالات السياسية، أو الاقتصادية، أو ذات البُعد القومي، وغيرها.
وسيتم الإشارة إلى هذه التأثيرات في النواحي الثلاثة على النحو الآتي :-
١ - على المُستوى المَحلي .
يتحقق المُستوى المحلي بالحيز المكاني الذي يعيش فيه مجموعة من الأفراد بمستويات معيشية، وثقافية مُختلفة، ويتشكل في القرية، أو المدينة، أو في إطار منظومة العمل، وبطبيعة الحال تكون وسيلة الاتصال بينهم هي الكلمة المنطوقة باعتبارها أقصر السُبل للتعبير عن الآراء، ووجهات النظر، الأمر الذي يقضي أن تمس الشائعة في نطاق هذا المستوى النواحي الحياتية من أمور المعيشة، وتداول الأسعار، وتطبيقات الحياة الاجتماعية، وغيرها مثل الشائعات المُنشرة حاليًا عن تطبيقات قانون الأحوال الشخصية المزمع صدوره، وما سيترتب عليه من حقوق للزوجات والتزامات على الأزواج، ومن البديهي التنويه بأن هذا يتوافق مع طبيعة المُجتمع البشري لأنه وفقًا لأيدولوجيات الحياة فإنه من غير الطبيعي أن يكون هُناك أي تجمع بشري من دون أن يكون هناك اتصال بين المُتعايشين في محيطهِ يهيئ له هذا الوجود[١].
ويُمكن عند هذا المُستوى المحلي قياس الشائعة لتعلقها بالأشخاص العاديين المُتعايشين فيه نتيجة تعرض أحدهم لأزمة مُعينة، أو حدث مُحدد، ومن زاوية أخرى يمكن أن تتعلق بأحد الشخصيات العامة المعروفة، والذي يحظى بشهرةٍ في هذا الوسط المحلي، أنه وعلى إثر تحديد هذا النطاق الضيّق يُمكن الوقوف على تحديد مصدر الشائعة ومروجها.
٢ - على المستوى الإقليمي .
يجد هذا النوع من الشائعات صداهُ على المستوى الأوسع انتشارًا وهو مستوى الدولة، وهي عند هذا الحد تعني بالغالبية العظمى من المُقيمين على إقليم الدولة، وترتبط باحتياجاتهم الاقتصادية، ومصالحهم العامة والخاصة، وتتعدد الوسائل التي تروج للشائعة عند هذا المستوى، وتكون أكثر انتشارًا عن الكلمة المَنطوقة سواء من خلال وسائل الإعلام، أو مواقع وشبكات الإنترنت.

١ – د .على عجوة : مقدمة في وسائل الاتصال، مكتبة مصباح للطباعة والنشر، جدة، ١٩٨٩ م، ص ١٣.

وتتخذ هذه الشائعات دائمًا شكلاً غير رسمي في التداول، والتناول بين الجماهير الذين تجمعهم ظروف اجتماعية، أو سياسية واحدة مما يؤهل ذلك لسرعة التفاعل، والتواصل بينهم، ويكون هناك عاملٌ مشتركٌ بينهم لاسيما وأن هدفهم يكون واحدًا [١]

- **نموذج لتأثير الشائعات على المستوى الإقليمي .**

كانت من أكثر الشائعات انتشارًا وكان لها تأثير سلبيٌ على الاقتصاد المصري الشائعة التي انطلقت بشأن الحالة الصحية لرئيس الجمهورية الأسبق " محمد حسنى مبارك " التي تركت أثارًا سلبية على الرأي العام المحلي، والدولي، وكان وراء ترويج هذه الشائعة أحد الكتاب الصحفيين الذي قام بنشر مقالاً بعنوان " الآلهة لا تمرض " في صحيفة الدستور المصرية [٢].

وخضع الصحفي كاتب الخبر للتحقيقات القضائية، ووجهت إليه اتهامات منها "إذاعة أخبار وشائعات كاذبة من شأنها الإضرار بالسلامة العامة، وذلك عن قصد وسوء نية "، وتداولت القضية أمام القضاء بالجلسات، وقضى فيها بالحبس لمدة عام، لكنه خضع للعفو الرئاسي الذي أصدره رئيس الجمهورية نفسه، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، حيث قامت لجنة المُمارسة الصحفية بالمجلس الأعلى للصحافة بتقويم الخبر الذي نشرة كاتبه، وانتهت إلى قيامه بنشر أخبار مجهولة المصدر، وقام بالخلط بين سرد الخبر، والتعبير عن رأيه، وتحريف الأخبار، وتلوينها مما يدخل في بند الترويج للشائعات[٣].

أعقب تداول هذه الشائعة على المستوى المحلي، ونشرها بالصحيفة المصرية اقتبستها صحف أخرى عالمية بالنشر، والترويج العمدي بغرض التأثير في قدرات الدولة المصرية سياسيًا واقتصاديًا.

٣ - على المستوى الدولي.

تجد هذه الشائعات صداها على مُستوى الدول سواء في نطاق الدول العربية، أو الغربية، وغالبًا ما تكون هذه الشائعات من صنيعة الدول نفسها بغرض استعراض قوتها أمام دول أخرى، أو الإساءة لدول بعينها مثل انتشار الشائعات عن دول مُحددة بامتلاكها أسلحة نووية، أو أن دولاً أخرى تمارس أنشطة إرهابية وغير ذلك، وتسهم وسائل الاعلام المُختلفة الرسمية، وغير الرسمية في الترويج لهذا النوع من الشائعات.

- **نماذج لتأثير الشائعات على المستوى الدولي .**

أعلنت الولايات المُتحدة الأمريكية أن دولة العراق تمتلك أسلحة بيولوجية وأسلحة دمار شامل أمام الرأي العام الدولي، وأن حيازتها لهذه الأسلحة يعد تهديدًا لدول المنطقة العربية المُجاورة، وخاصة دولة الكويت، وظلت تروج لذلك حتى حظيت بتأييد بعض الدول، ومنها بريطانيا وإسبانيا وغيرهما على ضرورة غزو العراق للتخلص من هذه الأسلحة البيولوجية .

هاجمت القوات الأمريكية، وقوات التحالف الأراضي العراقية في غضون شهر مارس من عام ٢٠٠٣م، وأحدثت خسائر فادحة في صفوف الجيش العراقي، والعراقيين حتى أعلنت سيطرتها على الأراضي العراقية، وتمكنت من أسر الرئيس العراقي صدام حسين، والقضاء على حزب البعث العراقي الحاكم وظلت على الأراضي العراقية على مدى ثماني سنوات حتى انسحبت عام ٢٠١١م،

---

١ – د .محمد أمين عودة : مشكلات ومقومات الاتصالات الإدارية، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٦ م، ص ٢٦.

٢ – الموقع الإلكتروني لجريدة الدستور : WWW.dostor.org، نشر بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٣٠ م .

٣ – انظر تقرير لجنة الممارسة الصحفية بالمجلس الأعلى للصحافة : تحت عنوان " المعالجة الصحفية لشائعة مرض الرئيس، سبتمبر ٢٠٠٧ م، ص ١٣ –١١.

ولم تقدم خلال تلك الفترة أدلة على أن دولة العراق كانت تمتلك أسلحة بيولوجية، أو أسلحة دمار شامل.
وظهر أمام الرأي العام العراقي، والدولي أن ترويجها لذلك كان بغرض خلق ذرائع لغزو دولة العراق، والقضاء على حُكم الرئيس العراقي صدام حسين، وكان لقناة C.N.N الإخبارية الأمريكية الأثر البالغ في ضراوة هذه الحروب واستعداء طوائف من الشعب العراقي ضد الرئيس العراقي نفسه لاسيما وأنها كانت تنقل الشائعة، وتنسبها إلى أحد الضُباط في الجبهة العراقية، وتقدمها للقنوات الفضائية العراقية لتعيد بثها على الشعب العراقي لإعادة نشرها، وقد اتهم الكثير ومنهم فئات من الشعب الأمريكي هم أنفسهم الرئيس الأمريكي آنذاك بالتحايل، وعدم المصداقية عند غزو دولة العراق[١].
وتُعد الشائعات مجالاً خصبًا لهدم الروح المَعنوية عند البعض أحيانًا، وأحيانًا أخرى بغرض إظهار تسلط دول بعينها على دول الأقل منها عدةً وتسليحًا، وقد تعرضت الحرب الروسية الأوكرانية للشائعات عند بدايتها حينما أعلنت أكثر من (١٢٠) مقالة على مواقع إلكترونية خارجية تحتوي على ادعاءات ضد الدولة الروسية حول استخدامها الأسلحة البيولوجية في حربها على أوكرانيا وبيانات أدلى بها مسؤولون أمريكيون بغرض استعداء الرأي العام الدولي ضد الدولة الروسية[٢].

٤ ـ الشائعات على مستوى المؤسسات.
تلحق الشائعات بمؤسسات العمل العام المُختلفة، والعمل الخاص أيضًا عند مُباشرة برامج الأعمال، ووضع الخطط غير التقليدية في مُمارسة الوظائف خاصةً فيما يتعلق بالتخلي عن بعض العناصر البشرية في منظومة العمل، أو تعيين الرؤساء والمديرين في ظل الصراعات، وتحقيق المصالح.
ويُحقق صدى الشائعات على اختلاف المُستويات المُختلفة تشتت للرؤى بين أوساط الجماهير في المُجتمع مهما كان نوعه محليًا، أو إقليميًا، أو دوليًا، ومادامت لم تخرج إحدى الجهات الرسمية وتتناول الشائعة وتنفيها، أو تؤيدها فتظل تخلق فكرًا متوترًا يُمكن أن يحدث أثرًا سلبيًا في محيط المُجتمع، ونظم الحياه.
وما زالت الشائعات التي تؤثر سلبًا في حياة الجماهير هي الشائعات التي تنطلق، وتروج في الشأن الاقتصادي في مجال التنافس بين الشركات، ويُمكن أن نطلق عليها الحروب النفسية باستخدام الشائعات بين المؤسسات ذات الأنشطة المُتشابهة بغرض تحقيق الرواج لنفسها من زاوية، وإلحاق الخسائر بمُنافسيها من زاوية أخرى، وأغلب الشركات التي تتيقن لهذه الشائعات تقوم بإعداد خطط للخروج بها في الوقت المُناسب لمُواجهة الشائعات التي تنال منها.
وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن أن تروج الشائعات بغرض قياس الرأي العام وتحديد اتجاهاته وميولة لمعرفة ما سوف تتخذه مؤسسات الدولة من إجراءات تجاه موضوع ما تتناوله العامة مثل الأخبار التي تتداولها الجماهير بشأن انقطاع التيار الكهربائي في توقيتات مختلفة بعموم البلاد في الوقت الراهن على أثر التغيرات المناخية حيث تتعدد الروايات بشأن هذا الأمر ما بين التغيرات المناخية واعتبارات أخرى تتعلق بإنتاج النفط والغاز وغير ذلك من الموضوعات المجتمعية .

---

١ – د. محمد احمد النابلسي : الحرب النفسية في العراق، مركز الدراسات النفسية والنفسية الجسدية، طرابلس، لبنان ٢٠٠٣ م، ص ٥٦.

٢ – عمران احمد الرئيس التنفيذي لمركز مكافحة الكراهية الرقمية البريطاني : مقال منشور على الموقع الإلكتروني لجريدة اليوم السابع المصرية، https://m.youm7.com، نشر بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٣١ م.

المطلب الثاني
مواجهة الشائعات، ووسائل الحد منها

تمهيد وتقسيم :-

تُسهم المؤسسات الإعلامية والأجهزة الشرطية في التصدي للشائعات ومواجهتها أيًا ما كان نطاق ترويجها سواء في النواحي السياسية، أو الاقتصادية، أو الثقافية، أو الاجتماعية للحد من تأثيراتها السلبية على المُجتمع ومؤسساته، وأفراده، وبطبيعة الحال تتطلب هذه المُواجهة التعاون بين وسائل الإعلام، والأجهزة الأمنية، لاسيما وأنها من ترصد الشائعات لطبيعة دورها الوظيفي الذي يُحقق لها الانتشار، ومُتابعة الأنشطة الحياتية للجماهير داخل المُجتمع، ولابد من التأكيد على ضرورة التزام وسائل الإعلام بمعايير المصداقية في تناول الحقائق بتفصيلاتها التي تفند الشائعة، أو تؤكدها، وفي الصدد نفسه الإشارة إلى الإجراءات التي تقوم بها المؤسسات الرسمية بشأن الحدث الذي تتناوله الشائعة لنيل ثقة الجماهير.

تتطلب الضرورة تحديد مصدر ترويج الشائعات حرصًا على الوقوف على دوافعه، وأهدافه من وراء إطلاقها والترويج لها، وتحديد وسائله في ذلك، لاسيما وأن ما سبق يُعد من الآليات المُهمة لمواجهتها، ومما لاشك فيه أن المواجهة القانونية التي تحددها القواعد القانونية المُعنية بهذا الشأن من أهم وسائل المواجهة الرادعة للشائعات بالإضافة للدور الذي تقوم به الأجهزة الشرطية في هذه المواجهة عن طريق تتبع مصدرها، وضبطه وفقًا للشرعية الإجرائية، واتخاذ الإجراءات القانونية قبله.

وتتطلب الضرورة قيام وسائل الإعلام بالإعلان عن كل ما سبق في وسائل الإعلام المُختلفة حرصًا على تكذيب الشائعة، والإشارة إلى جهود الأجهزة الشرطية في مُلاحقة مروجيها، والتنويه عن سبب إطلاقة للشائعة، وهدفه من ذلك.

أولًا : النظام القانوني لتجريم الشائعات.

يُعد الهدف من توقيع العقوبات غايته وأد الأنشطة الإجرامية، ومن زاوية أخرى تحقيق الردع لمُرتكب النشاط الإجرامي للحد من عدم ارتكابه مرة أخرى، والعودة للجريمة مُستقبلاً.

وتجدر الإشارة إلى أن التشريعات المصرية لم تتناول الشائعات بقانون خاص بها يُنظم ضوابط مواجهتها، وإنما وردت نُظم تجريمها كنشاط إجرامي من خلال نصوص قانونية تضمنها قانون العقوبات المصري الساري حاليًا رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧م، وتعديلاته بمرسوم القانون رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٣م، والقانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٢١م[١].

وتتطلب الضرورة بطبيعة الحال، وقبل تناول العقوبات المُقررة للشائعات، ومروجها التطرق إلى التفرقة بين الشائعات، وبعض المُصطلحات الأخرى التي يوجد تشابه في بعض السمات بينها، وبين الشائعات حتى لا يحدث خلط عند تناول الشائعة بالعقوبة المُحددة.

١- الفرق بين الشائعة، والدعاية.

تتفق الشائعة مع الدعاية في أن كلتيهما من أسلحة الحرب النفسية التي تهدف لتحقيق غرضٍ مُعين بأساليب مُختلفة، عن طريق إحداث أثر في نفس المتلقي، وسبق وأن تناولنا مفهوم الشائعة، ومدلولها مما يدعونا لتحديد ماهية الدعاية للوقوف على أوجه الفرق بينهم .

---

١ – الوقائع المصرية : العدد رقم ٧١، نشر بتاريخ ٥ اغسطس سنة ١٩٣٧م.

تعرف الدعاية بانها :-

السعي نحو إحداث أثر في الأشخاص، والجمهور حرصًا على السيطرة على مَسلكهم في محيط مُجتمع مُحدد، وزمان مُحدد أيضًا لتحقيق هدف مُعين[١].

يشير هذا الطرح لمفهوم الدعاية بأنها تستند إلى الخصوصية بشأن حَدثٍ مُعين مُحدد معلوم مصدره، وهيئته بغرض توجيه الجماهير نحو الشيء المعنى بالدعاية، عكس الشائعة التي دائمًا تكون مجهولة المصدر، وتتناقلها الجماهير بصورة سلبية للتعبير عن وضع غير مرغوب فيه، ودائمًا تكون وسائل الدعاية مُقنعة للتأثير بموجبها في الآخرين، ولكنها تتفق مع الشائعة في أنهما يهدفان لتحقيق غاية واحدة.

٢- الفرق بين الشائعة والخبر.

يختلف مفهوم الخبر أيضًا عن الشائعة على الرغم من اتفاقهما في تحقيق غايةٍ واحدة أيضًا سواء على مستوى الأفراد، أو المجتمع .

يعرف الخبر بأنه :-

حدث يحقق أثرًا لدى الرأي العام معروف مصدره على وجه الدقة، ويُمكن لمُتلقية التأكد من صحته، ومصدره، ويهدف لتوصيل معلومة إيجابية، أو سلبية، وتُعد وسائل الإعلام سواء المكتوبة منها، أو المرئية مصادر موثوق فيها لتداول الأخبار بين الجماهير، والرأي العام في الوقت ذاته، وعلى العكس من ذلك الشائعات التي تعتمد على أقوال غير معروف مصدرها [٢].

يمكن أن يكون الخبر غير مفهوم في أذهان بعض الجماهير، ولا تتحقق لديهم قناعة المصداقية لبعض الأخبار بالرغم من وثوق مصدرها، وتأسيسًا على ذلك فهو يختلف عن الشائعة في أنه لا يحمل تأويلات مُتعددة لمعناه الذي يكون مُحدد الوضوح، عكس الشائعة التي تهدف لغرض غير حميد لاسيما وقت الأزمات، وفي زمن الحروب، ويصعب تحديد مصدرها.

٣- الفرق بين الشائعة، والمعلومة .

تتطلب الضرورة تحديد الفرق بين الشائعة، والمعلومة خاصةً أن الفرق بينهما جوهري للغاية .

وتُعرف المعلومة بأنها :-

بيانات تنتشر في أوساط الجماهير لها شواهد عليها، ويكون لها مصدر يُدلل عليها، وتنتقل بالأساليب نفسها التي تروج بها الشائعة، ولكن إذا لم يتم تحديد مصدر هذه البيانات ينتقل توصيف المعلومة إلى شائعة، لذا يمكن القول بأن الفرق بين المعلومة، والشائعة هو الدليل الخارجي الذي يستند إليه الأدلاء[٣].

وقد أشار قانون العقوبات المصري إلى الشائعات بما لها من آثار سلبية هدامه على المُجتمع، وحدد العقوبات لمروجيها.

نصت المادة رقم (١٨٨) من قانون العقوبات المصري رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧م، وتعديلاته على:-

يعاقب بالحبس مُدة لا تجاوز سنة، وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنية، ولا تزيد على عشرين ألف جنية، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من نشر بسوء قصد بإحدى الطرق أخبارًا، أو بيانًا، أو شائعة

---

١ – د. عبد اللطيف حمزة : الاعلام والدعاية : مكتبة المعارف، القاهرة، ١٩٨٤ م، ص ١٣٠.

٢ – د . محمد منير حجاب : الشائعات وطرق مواجهتها، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦ م، ص ٨٠.

٣ – د .طه احمد متولى : جرائم الشائعات واجراءاتها، دار نشر القاهرة، ١٩٩٧م، ص ٤٣.

كاذبة، أو أوراقًا مُصطنعة، أو مزورة، أو منسوبة كذبًا إلى الغير إذا كان من شأن ذلك تكدير السلم العام، أو إثارة الفزع بين الناس، أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة.
يتمثل الركن المادي هنا في واقعة النشر التي قام بها الجاني، وهى بطبيعة الحال أفعال مادية ملموسة يُمكن التحقق منها، ولا تعتمد على مجرد التفكير في ارتكاب الواقعة، ولكن تتطلب الضرورة حدوث النشر فعليًا، وعدم الاعتداد من جانب المشرع بالنية وحدها كسبب للعقاب[١].
ويتحقق الركن المعنوي هنا أيضًا في اتجاه قصد ناشر الشائعة إلى تعمد نشرها الذي يعتمد على علمه بأن من شأن قيامه بذلك أن ترتب أثرًا، وهو النتيجة التي تحققت بناءً على هذا العلم مع اتجاه إرادته لارتكاب ذلك، ومن هذا المُنطلق ترتب على توافر الرُكن المادي، والمعنوي تحقيق النتيجة، وهي إلحاق الضرر بالمصلحة العامة.
أشارت المادة رقم (٨٠) من القانون نفسه إلى جريمة إفشاء أخبار كاذبة، أو شائعات عن الدولة المصرية، وترتكب خارج البلاد، ونصت على :-
يُعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر، ولا تزيد على خمس سنوات، وبغرامة لا تقل عن مائة جنية، ولا تجاوز خمسمائة جنية، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل مصري أذاع عمدًا في الخارج أخبارًا، أو بيانات، أو شائعات كاذبة حول الأوضاع الداخلية للبلاد، وكان من شأن ذلك إضعاف الثقة المالية بالدولة، أو هيبتُها واعتبارها، أو باشر بأية طريقة كانت نشاطًا من شأنه الإضرار بالمصالح القومية للبلاد، وتكون العقوبة السجن إذا وقعت الجريمة في زمن الحرب.
أشارت هذه المادة المذكورة آنفًا إلى جريمة إفشاء أسرار قومية تتعلق بالدولة المصرية خارج حدودها، وارتبطت أيضًا بظرف مُشدد عند إنزال العقوبة، وهو إذا كان إفشاء هذه الأخبار في وقت تكون الدولة المصرية خلاله في حالة حرب، وتتوافر هنا أيضا أركان جريمة الإفشاء سواء الركن المادي المُتمثل في الأفعال المادية الظاهرة، والملموسة والتي تجنح بعيدًا عن فكرة التفكير في ارتكاب الجريمة، أو المعنوي، والمُمتثل في توافر القصد الجنائي بركنيه، وهما العلم بالفعل الإجرامي، واتجاه الإرادة عند الجاني لارتكابه، مما يُعد إثمًا يستوجب العقاب كونه علاقة تربط بين إرادة الجاني، وفعله الإجرامي، وتوافر الخطأ سواء كان عمديًا، أم غير عمدي[٢].
وتحققت النتيجة الناشئة على توافرهم، وهي النيل من كيان الدولة المصرية.
واهتم المشرع بتغليظ العقوبة عند ارتكاب هذا الفعل المُجرم وقت حالة حرب تكون الدولة المصرية طرفًا فيها، وحدد جنسية المُتهم من خلال هذه المادة، وهي ضرورة أن يكون مصريًا، ويتم ارتكابه للجريمة خارج حدود الدولة المصرية حتى تجد العقوبة المُقررة مجالها.
أشارت المادة رقم (١٠٢) مُكرر من القانون نفسه إلى :-
يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها، ولا تجاوز مائتي جنية كُل من أذاع عمدًا أخبارًا، أو بيانات، أو شائعات كاذبة إذا كان من شأن ذلك تكدير الأمن العام، أو إلقاء الرعب بين الناس، أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة، وتكون العقوبة السجن، وغرامة لا تقل عن مائة جنية، ولا تجاوز خمسمائة جنية إذا وقعت الجريمة في زمن الحرب، ويُعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في الفقرة الأولى كُل من حاز بالذات، أو بالواسطة، أو أحرز محررات، أو مطبوعات تتضمن شيئًا مما نص

١ – د .احمد فتحي سرور : الوسيط في قانون العقوبات، القسم العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٥ م، ص ٥٢٧.

٢ – د. أحمد فتحي سرور : المرجع السابق : ص ٦٤٢ – ٦٤٣.

عليه في الفقرة المذكورة إذا كانت مُعدة للتوزيع، أو لاطلاع الغير عليها، وكل من حاز، أو أحرز بأية وسيلة من وسائل الطبع، أو التسجيل، أو العلانية مُخصصةً ولو بصفةٍ وقتية لطبع، أو تسجيل، أو إذاعة شيء مما ذكر.

يشير هذا الطرح للمادة المذكورة آنفًا الى أن النتيجة التي تترتب على الأفعال المُجرمة هنا تتحقق بصورة معنويةٍ، ونفسيةٍ بناءً على الإفشاء، والترويج للبيانات، أو الشائعات.

يتحقق الركن المادي في هذه الجريمة في ثلاث صور على النحو التالي :-

- **الصورة الأولى .** من خلال نشر البيانات، والأخبار، والشائعات بوسائل مادية ملموسة .
- **الصورة الثانية .** من خلال الحيازة المادية للمحررات، والمطبوعات التي تتضمن البيانات، والأخبار.
- **الصورة الثالثة .** من خلال حيازة وسائل الطباعة، أو التسجيل، أو العلانية المُخصصة للطبع، أو التسجيل، أو الإذاعة، ويترتب على ذلك ترويج لأخبار، أو بيانات، أو شائعاتٍ مغرضة، أو دعايةٍ مثيرة[١].

يتمثل الركن المعنوي في هذه الجريمة في توافر القصد الجنائي بركنيه، وهما العلم، واتجاه الإرادة لارتكاب الفعل المؤثم، ولم يتطلب المشرع حدوث نتيجة كأثر على هذه الأفعال، وإنما تتطلب أن يترتب على ذلك حدث معنوي، وهو إلقاء الرعب بين الجماهير.

تُعد الشائعات من أهم وسائل التضليل الاجتماعي ترويجًا للأكاذيب لاسيما وأنها تعتمد أحيانًا على تغيير للحقائق، وأحياناً أخرى استخدام جزءٍ من الحقيقة وتغيير معالمه بعد دمجه مع الأكاذيب ليصبح في صورة شائعة سلبية، وتعمدت في الآونة الأخيرة بعض الجهات باستخدام شبكات الإنترنت في إطلاق الشائعات المُغرضة التي تنال من الدولة المصرية، وحرى بنا أن ننوه إلى أن المواد التي تجرم الشائعات في قانون العقوبات المصري ٥٨ رقم لسنة ١٩٣٧م، وهي أرقام (٨٠ - ١٠٢ - ١٨٨) لا تُحقق الردع لمروجي الشائعات حاليًا كون العقوبات التي تُحددها هذه المواد لم تعد تتناسب حاليًا مع التوسع الإعلامي المُنتشر في المُجتمع المصري من خلال قنوات مُتعددة لضعف تأثيرها، مما دعا مجلس النواب المصري في غضون عام ٢٠١٩م إلى دراسة مشروع قانون جديد لتجريم الشائعات تنظره حاليًا لجنة الشؤون الدستورية، والتشريعية بالمجلس[٢].

ثانيًا :التوعية الأمنية بدور مواقع التواصل الاجتماعي في مواجهة الشائعات

أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي أحد الوسائل الحديثة التي انتجتها شبكات الإنترنت، ونظرًا لتعددها، وكثرة استخداماتها، وزيادة أعداد مُستخدميها، ومن هذا المُنطلق تتطلب الضرورة الاستناد إليها لتؤدي دور مُهم، وفاعل في التوعية الأمنية بالمخاطر التي تستهدف المُجتمع المصري، ومن أهمها الشائعات التي يترتب على تداولها بين الجماهير لاسيما وحينما تتعلق بالأنشطة السياسية، أو الاقتصادية تهديدٌ للأمن القومي للدولة المصرية، وفي هذا الصدد تُعد مُساهمات هذه المواقع الإلكترونية في التصدي لأي هجوم إعلامي يستهدف كيان الدولة هو تحصين للمُجتمع ضد أية مُحاولات لغزو الدولة فكريًا بروايات مُغرضه، ولصالح جهات مُعادية لتحقيق أهداف هدامة بالطبع.

---

١ – د .محمد هشام ابو الفتوح : الشائعات في قانون العقوبات المصري والقوانين الاخرى تأصيلا وتحليلا، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٥ م، ص ٣٣١.

٢ – الموقع الإلكتروني : المفكرة القانونية،www legal–agenda.com، نشر بتاريخ ٢٠٢٠/١/٢٠ م.

يُعزز من استخدام مواقع التواصل الاجتماعي للقيام بهذا الدور بطبيعة الحال أنها سريعة الانتشار، ويسهل استخدامها ويرغبها الجميع من جميع الأعمار، والثقافات، ومن هذا المُنطلق تتطلب الضرورة الاستعانة بها في نشر التوعية الأمنية حرصًا على التأكيد على ثوابت الوحدة الوطنية، ودعم سُبل التماسك الاجتماعي من خلال القيام بحملات للتوعية بالتهديدات الأمنية التي يُمكن أن تنال من المُجتمع المصري من جوانب عديدة عند انتشار الشائعات السلبية، لتقوية روح الانتماء للدولة المصرية.
يهدف هذا الطرح إلى تحديد سُبل مواجهة الشائعات باستخدام هذه المواقع الإلكترونية، مما يستدعى الإشارة إلى ماهية مواقع التواصل الاجتماعي، ومفهوم شبكات الإنترنت وخصائصها.

ثالثًا: ماهية مواقع التواصل الاجتماعي .

تُعرف مواقع التواصل الاجتماعي بأنها : -

مواقع إلكترونية تمنح راغبيها التواصل في أي زمان، وفي أي مكان من خلال وسائط تتيح الاستخدام المرئي، والصوتي، وتبادل الرسائل والصور بينهم(١).
تتصف هذه المواقع من خلال المفهوم السابق بأنها وسيلة من وسائل الإعلام الاجتماعي لسهولة التواصل بين مُستخدميها لاسيما وأنها فاقت الدور الإخباري لوسائل الإعلام التقليدية، وحققت الدور الأكثر فاعلية من خلال التواصل، والتفاعل بين الجماهير اعتمادًا على اختلاف مُستوياتهم الفكرية، والثقافية وتفاوت درجاتهم العلمية، وسماتهم الشخصية.
كان هذا الدور الفاعل لتلك الوسائل التكنولوجية المُتطورة إيجابيًا خلال الأحداث التي صاحبت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م بعد أن استطاعت هذه المواقع حشد الجماهير على تحقيق هدفٍ واحد، وكانت وسيلة خروجهم للتعبير عن الرفض لبعض الأوضاع السياسية السائدة آنذاك في مصر، وأن هذه المواقع استطاعت تغيير خريطة العمل السياسي في مصر خلال تلك الفترة الزمنية، وما بعدها.

وتتطلب الحاجة تحديد مفهوم الشبكة، وما هو الموقع على النحو التالي :-

١- يتحدد مفهوم الشبكة بأنه :-

نظام لبث المعلومات ذات الصبغة الدولية التي يندمج بعضها مع بعض بين أجهزة الحاسب الآلي عن طريق أنظمة تسيطر على البيانات، واستخدام عناوين خاصة تُمكن من إرسال الرسائل الإلكترونية بينها بسرعة فائقة، مع تبادل للملفات والصور الثابتة، أو المُتحركة، أو الأصوات(٢).

٢- ويُمكن تحديد الموقع الإلكتروني بأنه : -

حيز مساحي إلكتروني يحتوي على عدد من الملفات، ومجموعة من صفحات الويب، والصور، والفيديوهات الإلكترونية، والشبكة، والمواقع لا تملكها جهاتٌ رسمية ولكنها تخضع لإشراف شركات تسمى (ISOC)، وتختص بوضع المعايير للشبكات التي ترعاها، وتُعد الشبكة العنكبوتية هي شبكة الشبكات في التداول الإلكتروني(٣)

---

١ – د . عبد الرازق محمد الدليمي : الإعلام الجديد والصحافة الالكترونية، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١١م، ص ١٨٣.

٢ – د . على بن عبد الله عسيري، الآثار الأمنية لاستخدام الشباب للإنترنت، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٤٢٥ هـ– ٢٠٠٤ م، ص٤٣.

٣ – اسماعيل غانم : سوء استخدام تقنية الإنترنت، رسالة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ١٤٣٠ هـ، ص ٧٦.

تُعرف التوعية الأمنية بأنها :-

تنوير الجماهير بالآليات المُلائمة حتى تستطيع التنبه والإدراك دائمًا لتحصين أنفسهم من المخاطر المُحيطة بهم التي تؤثر بالسلب على استقرارها [١].

تهدف التوعية الأمنية لحث الفرد على تعظيم دوره في المُساهمة لتحقيق الأمن في المُجتمع من خلال حُسن الاستجابة، والالتزام بما تُنذر به الأجهزة الشرطية لاسيما وأن المؤسسات الشرطية لديها خبرات مُتراكمة نتيجة تكرار التجارب سواء المحلية، أو من خلال الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا الشأن لتحسين مُستوى الإدراك لدى الجماهير للوقوف على ما يُمكن أن يحيق بهم من مخاطر، وتحقيق دور إيجابي لها للمُشاركة في تحقيق الأمن في المُجتمع.

وتفيد هذه التوعية الأمنية أيضًا من قبل الأجهزة الشرطية بتحديد البدائل التي يُمكن أن يلجأ إليها عندما تحيق به المخاطر، وكيفية التعامل معها[٢].

تظل التوعية الأمنية امتداد للتوعويات الأخرى التي تُلازم الإنسان منذ بداية إدراكه لشؤونه الحياتية وتعايشه في المُجتمع واندماجه مع الآخرين، وكانت هذه التوعية تبدأ من قِبل من خلال الأُسرة والمدرسة، والمعتقدات الدينية، والجامعة، حرصًا على حماية الفرد من التأثيرات السلبية للمؤثرات التي يتعرض لها لتسلحه بأساليب المواجهة لهذه الظروف ووقايةً له من الوقوع في الانحراف، وبطبيعة الحال يتحقق ذلك من خلال التنشئة الاجتماعية الصحيحة، وتصحيح المفاهيم الأمنية التي يشوبها التشويش والالتباس لدى بعض الأفراد، وتنقيتها من المُغالطات التي يُمكن أن ينساق ورائها الكثيرون.

ويقع على عاتق الأجهزة الشرطية ومن هذا المُنطلق القيام بالتوعية الأمنية بمخاطر ترويج الشائعات، لاسيما وأن المُحافظة على استقرار المُجتمع، وأمنه من أولويات وظائفها، ولرفع مُستوى الإدراك لدى الجماهير بالعواقب السلبية المُترتبة على انتشار الشائعات وما يحيط بها من مخاطر وتهديدات داخلية، وخارجية، ويتطلب قيامها بهذا الدور حرصًا على توثيق روابط الوّد والتعاون بينها وبين الجماهير لكسب ثقة المواطن، وتحفيزه للقيام بدور إيجابي، والتصدي للشائعات مما يعظم من دور المؤسسات الأمنية، ويدعمها .

وتُباشر المؤسسات الشرطية هذا الدور من خلال شبكات الإنترنت لتكوين رأي عام مُضاد للشائعات مع الالتزام بأن تكون وسائلها في المواجهة قائمة على حل الأزمات التي تنتشر بشأنها الشائعات بإتباع أساليب مُشاركة المؤسسات المُعنية بالشائعات في إيجاد الحلول لهذه الأزمات، وتتطلب الضرورة الاستناد إلى المُقترحات التي يطرحها جمهور شبكات التواصل الاجتماعي لما يترتب على ذلك من أثر وهو تنمية الثقة بقدراته، ومُساهماته في إيجاد الحلول للأزمات، و بطبيعة الحال إن لم تقض هذه الرؤى كليًا على نظام الشائعات فإنها ستسهم بصورة فاعلة في الحد منها نسبيًا حتي تنتهي هذه الظاهرة السلبية الموجودة في المُجتمع.

تُعد الأجهزة الشرطية وهي تؤدي هذا الدور إحدى صمامات الأمان الذي يحفظ المُجتمع من الانهيار، والجدير بالذكر وباعتبارها سلطة تنفيذية تؤدي الدور الوظيفي الذي حدده لها القانون تضامنًا مع

---

١ –د . جاسم خليل ميرزا : استخدام التحقيقات الصحفية الأمنية لنشر الثقافة الأمنية وتدعيم الوعى الأمني، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، السعودية، ٢٠٠٨ م، ص ٣٠٠.

٢ – جوزيف مسلم : ندوة عن " برامج الإعلام الأمني بين الواقع والتطلعات، بيروت، ٢٠١١ م، ص ٥.

الجمهور في مُحيط الدولة، فهذا يتطلب أن تكون على قـدر المسئولية، وبصـورة ايجابية حتى ترقى إلى مستوي الثقةِ، والشرف معا[١].

تُصنف الشائعات بأنها من وسائل التدمير النفسي، والمعنوي وأحد آليات حروب الجيل الرابع التي لا تعتمد على قذائف، ولا طائرات، وتتخذُ من الكلمة سلاحًا فتاكًا لهدم الدولة، ومؤسساتها وتشتيت الفكر داخل المجتمع، وهو ما يطلق عليه " العُنف المُبرمج " الذي يسعى لتحقيق ما يأتي :-

١- تهديد الأمن السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي للدول، والمؤسسات الكبرى بغرض خلق حالة من التدهور في الأنشطة المُختلفة.
٢- إحداث حالة من الوقيعة، والخصومة بين الأفراد في المُجتمع، وتحين الوقت المُناسب لإثارة الخلافات بغرض التأثير على أمن المُجتمع لأهداف مختلفة[٢].

وأصبحت المواقع الإلكترونية إعلامًا بديلاً، وأفرزت أنماطًا جديدة من التفاعلية، وتُعد ثقافة جديدة للمُتفاعلين داخل ساحاتها، وهذه الصورة من الإعلام قد تتخطى كُل صور السيطرة والانتشار، مما يُساعد على استخدامها في مواجهة الشائعات، حبذا وأن الشائعات تستهدف أفعال، وأقوال غير حقيقية، ولا أساس لها من الصحة، وفي هذا الإطار يقع على عاتق المؤسسات الشرطية مُواجهة هذه الشائعات حرصًا على أمن المُجتمع الذي هو غاية وظائفها .

رابعًا: دور الإعلام في مواجهة الشائعات .

تُعد وسائل الإعلام من أهم الأدوات في الترويج للشائعات ونشرها بين أوساط الجماهير بواسطة العديد من الوسائل والأساليب نظرا لقدرتها على الوصول لما تتهامس به العامة فيما بينهم من أمور وموضوعات والتقاط تلك الموضوعات ونشرها على نطاق واسع بغرض إضعاف الروح المعنوية والتأثير في الحالة النفسية وبث الفرقة والشقاق وتفتيت المعنويات ، وهناك دورًا آخر لوسائل الإعلام وهو مواجهة تلك الشائعات من خلال توجيه الأخبار توجيها سليمًا وصحيحًا عن طريق تطويعها كأداة للتأثير وخلق الانطباعات الإيجابية حرصًا على استقرار المجتمع وسلامته وهنا تكون وسائل الإعلام سلاحًا ذو حدين تقوم بنشر الشائعات عند تحريفها أو استعراض الحقيقة غير مكتملة أو تفسيرها على الهوى تفسيرًا مغرضًا ، كما يمكن أن تكون أداة جذب لمكافحة ومواجهة الشائعات بعرض الحقائق بحيادية صريحة وهذا مرجعة للقائمين على إدارة هذه الوسائل الإعلامية.

١ – دور الإعلام المكتوب من الصحف والمجلات في مواجهة الشائعات .

تتطلب الضرورة من القائمين على استخدام وسائل الإعلام المكتوبة كأدوات للنشر السعي نحو نشر الأخبار الصحيحة والمعلومات الصادرة عن مصادر تنال ثقة الجماهير والمجتمع وعدم المبالغة في سرد الأخبار ونشر الحقائق الصادقة بغرض الحد من الشائعات وتأثيراتها السلبية عن طريق تقصى الحقائق قبل البحث عن السبق الصحفي والانفراد في نشر الموضوعات حبذا وأن الاندفاع وراء نشر الأخبار بصورة سريعة قد يدفع ذات الصحيفة إلى تكذيب ما سبق ونشرته مما يؤثر بالسلب على الصحيفة ويضعها في حرج أمام الرأي العام وتخسر مكانتها.

---

١ – د . صلاح عبد المتعال : التغير الاجتماعي والجريمة في المجتمعات العربية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٠م، ص ٤٤.

٢ – مجلة درع الوطن الاماراتية : مقال منشور بعنوان " الشائعات في مواقع التواصل الاجتماعي وتأثيراتها السلبية "، ٢٠١٤ م، متاح على الموقع الإلكتروني www.Nationsheld.ae.

ويجب على الصحف أن لا تندفع وراء جلب الشهرة عن طريق النيل من الرموز والموضوعات وتصبح أدوات للتشهير والتحطيم وتصبح صفحاتها مجالًا للتصارع بين الأشخاص[١].

٢ – دور وسائل الإعلام المرئي في مواجهة الشائعات .

مازالت وسائل الإعلام المرئي من أكثر الوسائل تأثيرًا في الجماهير لاسيما وأنها تعتمد على الكلمة المسموعة والصورة المتحركة عند تناول الموضوعات وهذا يحقق لها قدرة هائلة على الانتشار بين الجميع سواء على المستوى الفردي أو الجماعات نظرا لما تقدمة من مواد إعلامية هادفة من زاوية ومن زاوية أخرى عند تقديم البرامج الحوارية التي تستضيف فيها أصحاب الفكر والرأي وذوى الخبرة في المجالات المختلفة، وفى هذا الإطار لابد من أن يكون هناك توافق بين هذه الوسائل عند تناول الموضوعات المهمة حتى لا يحدث تضارب فيما بينها وتشويش للجماهير.

تلعب وسائل الإعلام المرئي دورًا مهمًا في تلوين الصورة والصوت والإشارة إلى بعض المواضيع المهمة مما يسهم في توصيل المادة ودعمها بصورة جيدة[٢].

يُشكل الإعلام المرئي حساسية خاصة حبذا وأنه يفرض نفسة على الجميع من مختلف الأعمار والثقافات والجنسيات ببرامج تستحوذ على الاهتمام.

٣ – دور العلاقات العامة في المؤسسات الرسمية .

تنشئ المؤسسات الرسمية في تنظيماتها الإدارية أقساما وإدارات متخصصة للعلاقات العامة تباشر أدوارًا محددة في التواصل بين الجماهير وتلك المؤسسات ومن هذا المنطلق فإن دورها قائم على التفاعل مع الجماهير وضرورة الوقوف على أرائهم نحو المؤسسة وما تقدمة من أعمال وإنتاج ومن هذا المنطلق يمكن لهم الوقوف على ما يتداول من شائعات تخص المؤسسة التي يتبعونها وبالتالي تحديد خطة مواجهة هذه الشائعات ووئدها من المهد عن طريق استعراض نتائج الأداء للمؤسسة من خلال الإحصائيات والبيانات والنجاحات السابقة.

٤ – دور الندوات والمؤتمرات في مواجهة الشائعات .

تستطيع أجهزة الدولة ومؤسساتها الرسمية الاستعانة بأصحاب الفكر المستنير والذين يمتلكون قبولا لدى الجماهير في عمل ندوات للوقوف على الغموض الذى يكتنف بعض الموضوعات التي تهم الجماهير وتجعلها في حيرة من أمرها بما يمتلكونه من قدرات على العرض المنضبط فكريًا وثقافيًا بغرض إزالة الغموض في تلك الموضوعات لاسيما وأن المعلومات الصحيحة تساعد على جذب انتباه واستقطاب الجماهير، وهذا يرتب أثرًا طيبًا وهو حسن تعامل الجماهير مع الموضوعات التي تمس حياة الشعوب وتأسيسًا على ذلك أعطنى معلومات صحيحة أعطيك تصرفًا سليمًا والعكس صحيح[٣].

---

١ – هشام محمد عباس :انعكاسات الممارسة الإعلامية السلبية على تكوين الشائعة ، دراسة على القائم بالاتصال في مجال الصحافة ، المجلة السودانية لدراسات الرأي العام ، العدد رقم ٤ ، ٢٠١٤ م ، ص ١٥٠.

٢ – د. إيمان عبد الرحمن أحمد: دور الإذاعة في مجابهة الشائعات ، مجلة الأمن والحياة ، العدد رقم ٣٦٢ ، ١٤٣٣هـ، ص ٥٨

٣ – د .كامل محمد عويضة : علم نفس الإشاعة ، دار الكتب العالمية ، بيروت ، ٢٠١٠ م ، ص ١٤٥.

خاتمة .

تشـــكل الشـــائعات خطورة كبيرة على المجتمع وفى أغلب الأحوال يكون مصـــدرها مخفى وغير معلوم لاسيما ما يتم بثه عبر وسائل التواصل الاجتماعي والتي لا تظهر هوية المرسل والشائعة دائمًا تعتمد على الغموض في تكوينها وتنتشـر بسـرعة فائقة وهنا تكمن الخطورة حبذا مع صـمت المؤسسات المسؤولة في الرد عليها ومحاولة إثبات عكس ما تضمنته الشائعة، وتعد وسائل الاعلام من أكثر الاجهزة فاعلية في مواجهة الشـــائعات والحد منها والكشـــف عن اغراض مروجها، وقد تناولت الدراسة مفهوم الشائعات وخصائصها وأهدافها ووسائل مواجهتها والحد منها ، والتوعية الامنية من مخارطها وقد انتهت الدراسة إلى عدة نتائج .

النتائج :-

١- تُعد الشائعة ظاهرة اجتماعية قديمة من بداية الخليقة وترتب أثارًا سلبية على مستوى الجماعات وتنتشر في كل مكان وزمان لتحقيق أغراض وأهداف غالبًا سلبية وتحمل طابع غير طيب الأثر.

٢- الشـــائعات غالبًا ما ترتبط بأحداث وأمور مجتمعية تتعلق بحياة الجماهير ومتطلباتهم وتطلعاتهم المستقبلية سواء في الشؤن السياسية أو الاقتصادية أو المهنية أو أية مجالات أخرى.

٣- تؤثر الشائعات على الأمن والاستقرار المجتمعي في جميع الحالات إلا أنها تكون أشد ضراوة وقت حدوث الأزمات وانتشار الأوبئة والفيروسات لعدو وضوح الرؤى وتضارب الأقوال والأفعال.

٤- تُصنف وسائل الإعلام المختلفة لاسيما وسائل الإعلام الاجتماعي بأنها أدوات فتاكة في نشر الشائعات وترويجها وفى ذات الوقت يمكن أن تكون أكثر الوسائل فاعلية لمواجهتها .

٥- تعد التوعية الأمنية ضرورة ملحة للتوعية من مخاطر الشائعات وتأثيراتها السلبية وأنها تُسهم افي الحد من الأنشـطة الإجرامية، والسـيطرة على مسـتوياتها من خلال إسـهامات الجماهير مع الأجهزة الشرطية في تحقيق الأمن بالإبلاغ عن الجرائم ومرتكبيها، وتتفاوت مُساهمات الأفراد إما في صور فردية، أو جماعية .

التوصيات :

تناول الطرح السابق التأثيرات السلبية للشائعات على الأمن، وعلى المُجتمع لاسيما وأنها تُشكل حربًا نفسيه تستهدف كليهما، مما يتطلب ضرورة تدخل الأجهزة الشرطية لمواجهتها لتحقيق دورها الوظيفي، وتنطوي وجهة النظر في أن الأجهزة الشرطية يُمكن أن تقوم بهذا الدور حفاظًا على تماسك المُجتمع عن طريق القيام بما يلي :-

١- رصد ما يتم نشره على مواقع التواصل الاجتماعي، وتفعيل التوعية الأمنية من مخاطر الشائعات بالعديد من الوسائل، والأدوات التي تحقق القناعة، والفهم بأضرار الشائعات لدى الجمهور، لاسيما وأن هذه التوعية الأمنية تُشكل دعامة كبيرة في تحقيق الشعور بالأمن الذي يخلق حالة إيجابية من النشوة لدى الجميع، وأن من أهم مسؤوليات الأجهزة الشرطية حماية المُجتمع، ومساعدة مؤسساته على التطور عن طريق توافر البيئة المناسبة للاستثمار، والنمو للأنشطة الاقتصادية المُختلفة .

٢- استخدام وسائل الإعلام الأخرى المُختلفة في إرشاد المُجتمع بالتداعيات السلبية المُترتبة على انتشار الشائعات.

٣- نشر الإيجابيات في المُجتمع من خلال الرد على الشائعات بالإنجازات التي تؤديها مؤسسات الدولة التي تولد القناعة لدى الجماهير، والرأي العام بعدم جدوى الشائعات.

٤- قيام الأجهزة البحثية بالمؤسسات الشرطية في تتبع مصادر الشائعات، وضبط مروجيها، واتخاذ الإجراءات القانونية ضدهم لتحقيق الردع العام، والخاص.
٥- تطويع شبكات الإنترنت، ومواقع التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة سلبية الشائعات للرأي العام لخلق رأي عامٍ مُضاد، ومناهض للشائعات بوسائل تعتمد على الحجة الدامغة في الإقناع بالإيجابيات المُضادة.
٦ - تتطلب الضرورة أن يتضمن مشروع القانون المُزمع صدوره لمواجهة الشائعات تغليظ للعقوبات التي تنال من مُروجي الشائعات سواء في مدد الحبس التي يتم القضاء بها، وبطبيعة الحال قيمة الغرامات المالية أيضًا التي يتم توقيعها على مروجي الشائعات، ومصادرة الوسائل التي تستخدم في الترويج لها، وتوسيع صلاحيات مأمورو الضبط القضائي الذين يتولون ضبط هذه الجرائم، وإذا ترتب على الشائعات مساس بسلامة الدولة تحال هذه القضايا لمحاكم أمن الدولة لنظرها، والبث فيها، وتنطوي وجهة النظر على تحقيق الردع بشقيه العام والخاص، واعتبار ذلك ظرفًا مُشددًا .
٧ - تشكيل لجنة تتولى الرد على الشائعات تتكون من شخصيات وتحظى بالتأييد المُجتمعي تتكون من مؤسسات رسمية في الدولة من وزارات الإعلام، والداخلية، والعدل، والتموين، والشؤن الاجتماعية، والصحة، والتعليم، ومُنظمات المُجتمع المَدني على أن تكون صياغة قرارات هذه اللجنة في صورة منشور تقوم بإذاعته القنوات التلفزيونية، وبرامج الرأي العام، ويُذاع كما هو المُتبع في إذاعة النشرات الإخبارية بصورة جاذبة للانتباه .

المراجع

المراجع العامة .

١. د .احمد فتحي سرور : الوسيط في قانون العقوبات، القسم العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٥ م.
٢. د. جمال السيد : أضواء على الحرب النفسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣ م.
٣. د . صـــلاح عبد المتعال : التغير الاجتماعي والجريمة في المجتمعات العربية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٠م.
٤. د .محمد هشام ابو الفتوح : الشائعات في قانون العقوبات المصري والقوانين الاخرى تأصيلا وتحليلا، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٥ م.

المراجع المتخصصة .

١. د . أحمد نوفل : الإشاعة، كلية الشريعة، الجامعة الاردنية، عمان، ١٩٨٨ م.
٢. د . جاسم خليل ميرزا : استخدام التحقيقات الصحفية الأمنية لنشر الثقافة الأمنية وتدعيم الوعى الأمني، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، السعودية، ٢٠٠٨ م.
٣. صلاح نصر : الحرب النفسية، الجزء الأول، دار القاهرة للطباعة والنشر، ١٩٦٦ م.
٤. د . طه احمد متولى : جرائم الشائعات واجراءاتها، دار نشر القاهرة، ١٩٩٧م.
٥. د . عبد الرازق محمد الدليمي : الإعلام الجديد والصحافة الالكترونية، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١١م.
٦. د. عبد اللطيف حمزة : الاعلام والدعاية : مكتبة المعارف، القاهرة، ١٩٨٤ م.
٧. د . على بن عبد الله عسيري، الآثار الأمنية لاستخدام الشباب للإنترنت، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤ م.
٨. د .على عجوة : مقدمة في وسائل الاتصال، مكتبة مصباح للطباعة والنشر، جدة، ١٩٨٩ م.
٩. د .كامل محمد عويضة : علم نفس الإشاعة ، دار الكتب العالمية ، بيروت ، ٢٠١٠ م.
١٠. د. محمد احمد النابلسي : الحرب النفسية في العراق، مركز الدراسات النفسية والنفسية الجسدية، طرابلس، لبنان ٢٠٠٣ م.
١١. د .محمد أمين عودة : مشكلات ومقومات الاتصالات الإدارية، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٦ م.
١٢. د . محمد طلعت عيسي : الشائعات وكيف نواجهها، مكتبة القاهرة الحديثة للنشر، القاهرة، ١٩٦٤ م.
١٣. د . محمد منير حجاب : الشائعات وطرق مواجهتها، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦م.

الرسائل العلمية .

رسائل الدكتوراه .

١. اسماعيل غانم : سوء استخدام تقنية الإنترنت، رسالة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ١٤٣٠ هـ.

المقالات والأبحاث .

١. د. إيمان عبد الرحمن أحمد: دور الإذاعة في مجابهة الشائعات ، مجلة الأمن والحياة ، العدد رقم ٣٦٢ ، ١٤٣٣ه.

٢. مجلة درع الوطن الاماراتية : مقال منشور بعنوان " الشائعات في مواقع التواصل الاجتماعي وتأثيراتها السلبية "، ٢٠١٤ م، متاح على الموقع الإلكتروني www.Nationsheld.ae.
٣. مقال منشور تحت عنوان " آليات تطوير الخطاب الإعلامي وطرق مواجهة الشائعات، مجلة الميثاق، العدد ٦١، دولة اليمن، ٢٠٠٩ م.
٤. د . عبد العزيز الخياط : الشائعة – مفهومها – أهدافها – أنواعها –مصادرها، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي للإعلام والشائعة، جامعة الملك خالد، السعودية، في الفترة من ٢٥ -٢٧، ٢٠١٤ م.
٥. عبد المنعم إسماعيل : تأثير الشائعات في الرأي العام وانعكاساته على الامن، بحث مقدم لمعهد القادة لضباط الشرطة، اكاديمية الشرطة، القاهرة، ١٩٨٠م.
٦. محمد خيرى عبيد : بحث عن دور الشرطة في مواجهة الشائعات، مقدم إلى معهد القادة لضباط الشرطة، القاهرة، ١٩٧٥ م.
٧. هناء سرور : تقرير جامعة الدول العربية عن مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي، جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠٠٩ م.
٨. انظر تقرير لجنة الممارسة الصحفية بالمجلس الأعلى للصحافة : تحت عنوان " المعالجة الصحفية لشائعة مرض الرئيس، سبتمبر ٢٠٠٧ م.